افعل يختص بباب فعل بفتح الفا وكسر العين ولا يجيء هذه الصيغة من غيرها
الا ستة يجيء من فعل بضم العين نحو احمق وادم وهو من الثلاثي الاسمر
واخرق وارعن الرعونة الحمق والاسترخاء واسمر واعجف
وزاد الاصمعي على هذه الستة صورة اخرى وهو اعجم الذي لا يقدر
على الكلام اصلا يقال بالفارسية گنك زبان وقال الفراء من اصحاب
اللغة ان الصور المذكورة كلها من باب فعل بفتح الفا وكسر العين اما
احمق فهو في المشهور من حمق بكسر العين وهو لغة قليلة في حمق
بضم العين وكذلك يجيء اخرق في المشهور من خرق بكسر العين فهو
لغة في خرق بضم العين واسمر من سمر بكسر العين فهو لغة في سمر بضم العين — من سمج
واعجف من عجف بكسر العين فهو لغة في عجف بضم العين واما
عجم فانه بكسر العين وهو لغة في عجم بضم العين وقوله اعني فعل بكسر العين
لغة مشهورة فيهن اي في الكلمات المذكورة محصل ما ذكرنا تفصيلا ان
يجيء صيغة افعل اي افعل التفضيل هو ما اشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره فقولنا ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات في الفعل
وقولنا لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف
وقولنا بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لان كل واحد منها ليس لموصوف بزيادة على غيره ولتفضيل الفاعل وله شرطان
الاول ان يكون من الثلاثي لا من الرباعي فقوله غير مزيد فيه صفة للثلاثي
والشرط الثاني ان يكون مما ليس بلون ولا عيب واشار الى دليل الشرط

فقال صح
الشرط الاول على ان لا يجيء من المزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها
في افعل مثلا من استخرج ان لم يحذف الحروف الزائدة لا يمكن بناء افعل التفضيل
منه وان حذفت فقلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج صح
واشار الى دليل الشرط الثاني فقال ولا من لون وعيب لان فيهما يجيء افعل
مثل احمر واعور للصفة من غير تفضيل فيلزم الالتباس لو جاء منهما
افعل التفضيل فاذا قلت من حمر هو احمر لم يعلم ان المراد ذو الحمرة او اعلم
ان المراد من العيب هنا العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل او اضل
سبيلا وانما لا يجيء لتفضيل المفعول بل لتفضيل الفاعل فقط حتى لا يلتبس
تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل فان قيل لم لا يجعل على العكس بان
يبنى افعل التفضيل من المفعول دون الفاعل حتى لا يلزم الالتباس
اي التباس تفضيل الفاعل بتفضيل المفعول قلنا جعله اي جعل افعل
التفضيل للفاعل اولى لان الفاعل مقصود مهم حيث لا يتم الكلام
بدونه في الجملة الفعلية والمفعول فضلة في الكلام لانه يتم بدونه وايضا
انما بني افعل التفضيل للفاعل دون المفعول لانه يمكن التعميم في الفاعل
دون المفعول لان الفعل سواء كان لازما او متعديا فلا بد له من فاعل
ولا يجيء المفعول الا من المتعدي فلو بني للمفعول يبقى اكثر الافعال
بلا تفضيل اما اذا بني للفاعل لم يبق من الافعال شيء فلا تفضيل وقيل
لا يجيء لتفضيل المفعول بل لتفضيل الفاعل لان الفاعل اكثر من المفعول
اقول وهو بعينه معنى التعميم في الفاعل وكشف المصنف على القاعدة

٥٢

Copyright © King Saud University